اجور العمّال والمستخدمين عن ايام التعطيل ليست "هبة" من الرأسماليّين والاحتكاريّين

▪ العمال والمؤسسات النقابيّة يستنكرون أساليب الصرف التعسّفي والانذارات الجماعيّة !

لقد كان للازمة التي حلت بلبنان، وللاحداث الدامية أثر كبير على صعيد تردي اوضاع العدد الكبير من العمال الذين يعملون ليومهم ، ويتقاضون اجرا يوميا . ولان القانون اللبناني يعطي كل الحق للاحتكاريين والرأسماليين اصحاب المؤسسات ، فان هؤلاء يتصرفون على هواهم ، دون اي حس بالمسؤولية تجاه الذين يقدمون الرأسمال الفائض للرأسماليين .

ومن هنا نشأت الازمة التي نحن بصددها ، اذ انها ليست سوى ازمة داخلية حاولت ، القوى الرجعية الفاشية من هذا النظام ان تحسم الامر لصالحها عن طريق العنف والسلاح لضرب الجماهير الوطنية التي صعدت نضالها خلال الاعوام الاخيرة الماضية .

لذلك كان التحرك الكتائبي الرجعي نابعا من خوف هذه الفئة على استمرار مصالحها . التي باتت ممهدة من قبل جماهير العمال وسائر الكادحين، لما يقاسون من هول المتاجرة بحياتهم كفئة مستغلة .

فالراسماليون الاحتكاريون الذين لا يهتمون سوى بكيفية الحصول على الارباح المتصاعدة ، لا يلتفتون مطلقا لمطالب العمال التي تفرضها متطلبات الحياة ، المرتفعة بدون توقف . مما يدفع هؤلاء للتحرك والنضال ، وليس شيئا اخر ، حيث تتصدى السلطة ومن خلفها قوانين العمل الجائرة للحيلولة دون تحقيق المطالب التي كثيرا ما يعترف المسؤولون باحقيتها . لكنهم مع ذلك لا يحققونها ، لانهم ينظرون فقط من منظار الربح وزيادة الراسمال . وهذا ما يدعو السلطة والقوى الاحتكارية لضرب اي تحرك جماهيري مطلبي . وهو ما حصل مع مزارعي التبغ وعمال غندور ، وصيادي الاسماك في صيدا مؤخرا .

وتبقى في الازمة الراهنة وما خلفته من بؤس للعديدين من العمال والمستخدمين من اصحاب الدخل اليومي وغيرهم .. حيث يقف الراسماليون وفي جميع المؤسسات المهنية ، صناعية وتجارية ، ضد اعطاء العمال اجور ايام التعطيل ، التي لا دخل لهم بها ، وهي بعيدة كل البعد عن ارادتهم ، وخارجة عن طاقتهم . فتكون اجور العمال عن ايام التعطيل حق وقانوني ولا تعتبر هبة او منة من هذا الراسمالي او ذاك ، او تعبير عن حسن نوايا تقدم تجاه الكادحين .

وقد عبر العمال عن استعدادهم للتحرك المطالبة من خلال عدة اضرابات اعلنت في عدة مؤسسات صناعية وفي مختلف القطاعات التجارية الاخرى . كان اولها اضراب عمال سليب كومفورت الذي رفض العمال اسلوب الصرف الذي عمد اليه الاحتكاريون .

عمال النسيج والاجازات القسرية !

اثار موضوع اقدام بعض مصانع النسيج على اعطاء اجازات قسرية لعمالها تتراوح بين ٢٠ يوما وشهر كامل ، موجة من القلق في صفوف عمال النسيج الذين رفعوا عدة شكاوي بهذا الشان الى ادارتهم .

وقد رفع رئيس نقابة عمال النسيج في لبنان السيد فؤاد ابو خليل كتابا يوم الاربعاء ٩ تموز ، الى وزير العمل والشؤون الاجتماعية عرض فيه الاوضاع التي تعاني منها صناعة النسيج وعمال هذه الصناعة .

واكد الكتاب ان انفجارا وشيكا يهدد هذه الصناعة نتيجة عدم دفع اجور العمال ، وان العمال امام مثل هذه الحال سيجدون انفسهم امام مشكلة اجتماعية صعبة قد تضطرهم للنزول الى الشارع .

واوضح ان عددا كبيرا من المصانع يشكل نسبة ٨٠٪ قد منح عماله اجازات اجبارية مدتها بين ٢٠ يوما وشهر كامل .

... وانذارات بالجملة لمستخدمي فندق قدموس

من جهة اخرى ، وجهت ادارة فندق « قدموس » انذارات جماعية بالصرف الى ٩٠ مستخدما بحجة فترة الركود التي تواجه المؤسسة . هذا ومن المتوقع ان تجري عدةاتصالات بين النقابة والمسؤولين لايقاف التسريح الجماعي .

وقالت بعض اوساط اتحاد نقابات عمال ومستخدمي قطاع التغذية ان عمليات صرف فردية حصلت في المؤسسات الفندقية والمطاعم بعد الاحداث الاخيرة . وكل هذا يتم تحت نظر ومراقبة المسؤولين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

احكام المادة « ٥٠ » المعدلة !

المعروف ان المادة « ٥٠ » المعدلة من قانون العمل اللبناني اجازت لصاحب العمل انهاء بعض او كل عقود العمل الجارية في المؤسسة اذا اقتضت قوة قاهرة او ظروف اقتصادية معينة كتقليص حجم المؤسسة او استبدال نظام الانتاج بآخر او التوقف نهائيا عن العمل .

الا انها الزمت رب العمل بتجميد الانهاء قبل صدور قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية بعد التشاور مع النقابات والهيئات المهنية المعنية ، على ان تؤخذ في الاعتبار قيمة التعويضات والمكافآت للعمال وانهاء خدماتهم حسب وضعهم العائلي ومدة عملهم .

... واضراب في مصنع « كونداس » للمفروشات

نفذ عمال مصنع « كونداس » للمفروشات اضرابا مفتوحا ابتداء من ظهر الجمعة ١١ تموز ، وحتى تتحقق مطالبهم وخاصة دفع اجور ايام التعطيل القسري ، ابان الاحداث الدامية التي افتعلتها عصابات الكتائب الفاشية .

واذاعت نقابات عمال الصناعات الخشبية والنجارين ودهاني الديكو والليسترو وتنجيد المفروشات بيانا حول الاضراب جاء فيه :

« اعلن عمال الشركة المذكورة والبالغ عددهم اكثر من ١٥٠ عاملا ، اضرابا عاما ومفتوحا وذلك بعد ان اخلفت ادارة المعمل بالوعد الذي قطعته للعمال بدفع اجور ايام التعطيل القسري بسبب الاحداث الاخيرة . وقد تدخلت النقابات الثلاث المذكورة لحل هذه القضية ولكن تعنت الادارة في موقفها واصرارها على عدم البر بالوعود واعطاء العمال حقوقهم اضطرنا الى الاضراب حتى تتحقق مطالب العمال » .

تعليق

الطرف الثالث وبراءة المجرمين !

... في الوقت الذي تقطع فيه العلاقات الاردنية ــ الفلسطينية اشواطا على طريق « المصالحة » المشبوهة ، وفي الوقت الذي يتحدث فيه بعض المسؤولين العرب المقربين من الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية عن امكانية عودة بعض قواعد الفدائيين للاردن ، تحت اشراف جيش التحرير الفلسطيني.

في هذا الوقت يطلع علينا النظام الاردني العميل ، بطلب غريب عجيب ــ لكنه من وحي اجواء المصالحة ــ فهو يطالب بتشكيل لجنة عربية للكشف عن حقيقه مسببي مجازر ايلول ... وكانه يريد أن ينفض ايديه من دماء الاف الشهداء الذين داستهم دبابات الفاشست في عمان .

لكن لماذا الاستغراب ، ربما يطلع «الطرف الثالث» هو اصل السبب ــ ونحن لا ندري ــ كما حصل في لبنان ، فيصبح بذلك النظام الاردني « بريء » ، لتجوز بعد ذلك مصالحته « الميمونة » « والله يوفق الاخوان » !

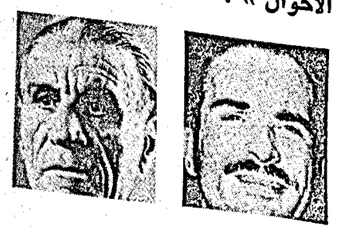

... وعلى خطاه طالب شيخ الرجعيين ، الجميل، بتشكيل لجنة للكشف عن حقيقة مفتعلي احداث عين الرمانة في نيسان الماضي ، ومعاقبتهم ، فمن يدري ايضا ، قد يكون « الطرف الثالث » هو اصل السبب ، والهر الصغير « بريء » .

(سمير صعب)

حكومة الأفندي والاعتقالات العشوائية !

تواصل السلطات اللبنانية حملة الاعتقالات والمداهمات التي بدات مع ولادة حكومة « الانقاذ » ، حكومة « بطرس الخوري » ، ضد الوطنيين، في معظم المناطق اللبنانية . وهو ما يؤكد حقيقة المهمة الموكولة الى هذه الحكومة وطبيعة اهدافها .

فالقوى الرجعية الفاشية، والسلطة من ورائها ، ادركت بالملموس ، ومن خلال معارك المواجهة التي افتعلتها ، انها لن تستطيع ضرب المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية — في الوقت الراهن على اقل تعديل — وهذا ما دفع هذه القوى الرجعية لتغيير اسلوب عملها ، فاستبدلت اسلوب العصا الغليظة ، باسلوب الاعتقالات والمداهمات التي يعرف بها « رشيد افندي كرامي » من خلال الاجهزة والمؤسسات !

ولكي تؤكد الحكومة الحالية « حسن نواياها » تجاه الكتائب اعطيت وزارة الداخلية لكميل شمعون ، الذي جمعته الاحداث الاخيرة في حندق واحد مع الكتائبيين . لذلك فان توجه السلطة لاسلوب الاعتقال والمداهمات لن يصيب سوى الوطنيين المعروفين بعدائهم للقوى الرجعية والسلطة ، ويبقى العملاء يسرحون ويمرحون .

وتهلل السلطة لاعتقال «الوطنيين» والصاق تهم مختلفة اليهم ، بينما يتوارى الذين افتعلوا الاحداث ومسببيها دون حساب ولا عقاب !

ان تحركات وزير الداخلية في حكومة « بطرس الخوري » « العتيدة » ، لا تتوقف عند منطقة معينة ، لكنها لا تصيب الكتائبيين والرجعيين . فراحت قوات الامن تعتقل الوطنيين في كافة المناطق ، بغية ارهابهم وبث الخوف في نفوسهم .

ان لهذه الحكومة مهمة محددة ، وهي كما يقول رئيسها « اعادة الامن والاستقرار » !

الحقيقة ان مهمة هذه الوزارة ، هي تكملة دور الكتائب في ملاحقة الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، لكن باسلوب المداهمات والاعتقالات ، وتحميل المعتقلين مسؤولية كل الاعمال التي حدثت في لبنان ... ويبتعدون عن المجرمين الحقيقيين ، اولئك الذين يغتالون الابرياء امام اعين المسؤولين وتحت نظرهم ، ومع ذلك يبقون دون عقاب ، ونحن نسأل ها هنا :

● **اين الذين اغتالوا الطالب الدوار غنيمه ؟**

● **اين الذين اغتالوا غسان فكاني ؟**

● **اين اصبحت التحقيقات في عملية اغتيال القادة الثلاثة ، ابو يوسف ، كنعان ، كمال ناصر ؟**

● **اين الذين اغتالوا عمال غندور المزارعي التبغ .**

● **اين الذين اغتالوا المناضل معروف سعد ؟**

● **اين الذين اطلقوا النيران على الناس في عين الرمانة ؟**

واين ، واين ، واين ؟

انهم جميعا يسرحون ويمرحون ، لا يسمهم القانون ولا تلاحقهم السلطة.. لا يعقل ان يلاحق وزير الداخلية « شمعون » الجواسيس والعملاء ، ويترك الاغتيالات الجارية حاليا ، تهدد الجماهير الشعبية ، وليست مقصورة في فئة معينة فقط ، وهذا ما يستوجب الحذر واليقظة تجاه اصرارها ، والتصدي للمتآمرين الذين يستهدفون وجود الحركة الوطنية، حركة المقاومة .